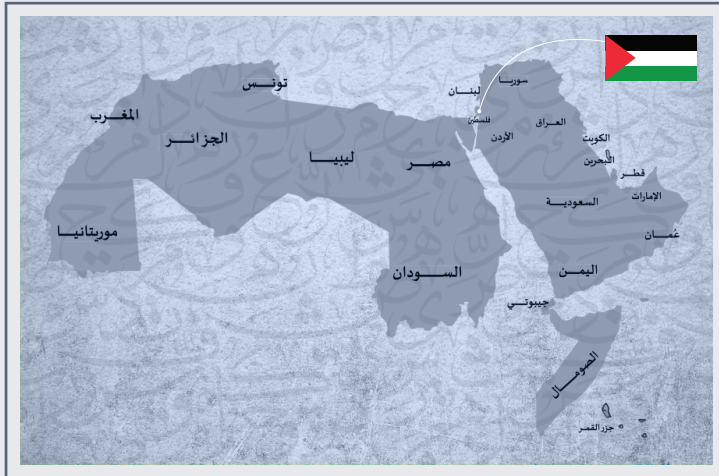




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة فلسطين





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة فلسطين

إعداد
أ. نائل المصري



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة فلسطين)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
المصري، نائل
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في دولة فلسطين. / نائل المصري - ط ١.
- الرياض، ١٤٤٦ هـ

٣٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ١٤)

رقم الإيداع: ١٥٩٢٩ / ١٤٤٦

ردمك: ٩-١٥-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.





محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
القسم الأول: مقدمة تعريفية ولغوية عن فلسطين.	١١
القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في فلسطين.	١٢
القسم الثالث: موقع اللغة العربية في الصراع.	١٥
القسم الرابع: منهجية الدراسة.	١٦
القسم الخامس: رصد تحليلي للسياسات اللغوية في فلسطين.	١٨
القسم السادس: التحديات التي تواجه العربية في فلسطين وبعض الحلول المقترحة.	٢٨
القسم السابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع.	٣٣
المراجع.	٣٥
شكر وتقدير	٣٧



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

القسم الأول: مقدمة تعريفية ولغوية عن فلسطين:

تتميز دولة فلسطين بسمات تميزها عن غيرها من البلدان في العالم، ولعل أهم ما يميز فلسطين بعد موقعها الجغرافي المهم والبارز في الربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، هو احتواؤها على مقدسات إسلامية ومسيحية مهمة؛ ففيها قبلة المسلمين الأولى وهو المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وفيها كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة القيامة في مدينة القدس المحتلة.

تقع فلسطين في جنوب غرب قارة آسيا في الجزء الجنوبي للساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها جسراً يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، وبين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومن ثم المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.

تبلغ مساحة فلسطين التاريخية نحو ٢٧ ألف كيلومتر مربع، تضم بحيرتي طبريا والحويلة ونصف مساحة البحر الميت، وتبلغ مساحة الضفة الغربية بما في ذلك الجزء التابع لها من البحر الميت ٥٨٤٢ كيلومتراً مربعاً، فيما تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٢٣).

تتميز دولة فلسطين بمواردها الطبيعية، منها: المياه، والطاقة الشمسية، والزراعة وغيرها، وتتميز فلسطين كذلك بمناخها المتوسطي، الذي يتميز بكثرة الأمطار في فصل الشتاء، وارتفاع درجة الحرارة صيفاً، يبدأ فصل المطر في أكتوبر/تشرين الأول وينتهي في أبريل/نيسان.

قدر جهاز الإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين ١٤,٥ مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات، وذلك في منتصف عام ٢٠٢٣، منهم ٥,٤٨ ملايين فلسطيني في دولة فلسطين، منهم ٢,٧٨ مليون ذكر و٢,٧٠ مليون أنثى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣).

بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدّر حوالي ٣,٢٥ ملايين نسمة، منهم ١,٦٥ مليون ذكور و ١,٦٠ مليون أنثى، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة حوالي ٢,٢٣ مليون نسمة، منهم ١,١٣ مليون ذكور و ١,١٠ مليون أنثى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣).

تشكل معظم فلسطين من أغلبية مسلمة، وأقلية مسيحية (حوالي ٩٪) بالقدس ورام الله وبيت لحم وغزة أغلبهم ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية، بالإضافة إلى سامريين ودروز.

تتكلم الشواهد التاريخية في فلسطين عن تاريخ هذه الأرض الطويل والمتشابك منذ ما قبل التاريخ؛ إذ أن أقدم شعب معروف استوطن هذه الأرض هم الكنعانيون، وقد سيطرت على المنطقة العديد من الشعوب المختلفة، بمن فيهم قدماء المصريين، والفلسطينيون، وبنو إسرائيل، والآشوريون، والبابليون، والفرس، والإغريق، والرومان، والبيزنطيون، والخلافة الإسلامية، والصليبيون، والأيوبيون، والمماليك والعثمانيون، والبريطانيون، وأخيراً ما يسمى بإسرائيل بعد النكبة عام ١٩٤٨.

ينص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة الرابعة، على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، واللغة العربية هي اللغة الأساسية التي يتحدث بها الفلسطينيون، ولها لهجة فريدة؛ فهي مجموعة فرعية من اللهجة العربية الشامية، يتحدث بها في فلسطين المواطنون العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو ما تسمى أمراً واقعا (إسرائيل)، والسكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة وفي أماكن أخرى داخل الأراضي المحتلة وفي الشتات حول العالم.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في فلسطين:

يمكن تتبع المراحل التي مرت بها السياسات اللغوية في فلسطين على النحو التالي:

• أولاً: إبان الانتداب البريطاني

منذ الانتداب البريطاني على فلسطين اعتبرت اللغات الإنجليزية والعربية والعبرية كلغات رسمية لمنطقة فلسطين التاريخية (كونها إحدى مناطق الانتداب البريطاني)،

وقد بدأت اللغة العبرية بالتسرب إلى فلسطين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بالتزامن مع الهجرات اليهودية المكثفة وإقامة المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين، حيث كان التحدث بالعبرية قبل ذلك محدوداً جداً في فلسطين ويقتصر على مستوى حاخامات اليهود المتوزعين في مناطق فلسطين المختلفة.

● ثانياً: بعد نكبة ١٩٤٨

يتحدث باللغة العربية حوالي ٤٥٪ من السكان داخل فلسطين التاريخية لغة أمّاً، (وذلك على إثر النكبة وتهجير قرابة نصف الفلسطينيين)، ويتكلم الفلسطينيون باللهجة الفلسطينية، وهي إحدى اللهجات العربية العامية التي تتبع طائفة اللهجات الشامية الجنوبية، وهناك أيضاً لهجة بدو سيناء والنقب (للبدويين من سكان صحراء النقب)، ويمكن تقسيم اللهجة الفلسطينية إلى لهجات فرعية، فاللهجات الفلسطينية الريفية أو الفلاحية مزايا وسمات مختلفة كنطق القاف كافاً تميزها عن باقي اللهجات العربية، أما لهجات المدن فهي تأخذ شيئاً من اللهجات الشامية الشمالية.

ويشار إلى أنه بعد نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨، أصبحت اللغتان العبرية والعربية اللغتين الرسميتين والأساسيتين للسكان داخل إسرائيل، حيث أصبح عدد السكان العرب ٢٠,٢٪ من سكان داخل (إسرائيل)، وبعد مطالبتهم بالاعتراف بأن اللغة العربية لغة رسمية في البلاد استجابت الحكومة بعد عدة ضغوطات من العرب داخل الأراضي المحتلة ١٩٤٨، واستمر الاعتراف بها لغة رسمية داخل (إسرائيل) حتى عام ٢٠١٨ عندما أقر الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي الذي يعتبر (إسرائيل) «دولة قومية لليهود»، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهي مناطق السلطة الفلسطينية) فيتكلم غالبية السكان اللغة العربية، وهم الفلسطينيون الأصليون واللاجئون من مدن أخرى داخل الخط الأخضر إبان النكبة.

● ثالثاً: بعد اتفاق أوسلو

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م وإنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وتشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات، كان من جملة

القرارات المتخذة لإنشاء مجمع اللغة العربية الفلسطيني (بيت المقدس)، وهو المنظمة الرسمية العليا للأبحاث وعلوم اللغة العربية في دولة فلسطين، تأسس المجمع عام ١٩٩٤، ويتبع مباشرة لرئاسة دولة فلسطين، وهو أحد المجامع الأعضاء ضمن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وقد افتتح المجمع في العام ذاته بحضور رسمي فلسطيني؛ حيث باشر المجمع أعماله من مدينة القدس التي تعد المقر الدائم له، وبعد فترة وجيزة نُقل مقر المجمع إلى مدينة رام الله في الضفة الغربية لتكون مقراً مؤقتاً؛ نظراً لتعرض المجمع في القدس للمضايقة والملاحقة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تلا هذا المجمع ثلاثة مجامع أخرى، وهو مجمع اللغة العربية في حيفا، وأنشئ سنة ٢٠٠٧ نتيجة للانفصال الاجتماعي والسياسي والحوازج الجغرافية بين الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة، وتبعه مجمع القاسمي للغة العربية في باقة الغربية كذلك في الداخل المحتل، وأنشئ سنة ٢٠٠٩؛ وكنتيجة لحالة الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي الحاصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أنشئ في قطاع غزة مجمع اللغة العربية الفلسطيني عام ٢٠١٣م.

إن خصوصية الظرف الفلسطيني بسبب ظروف الاحتلال وما يعانيه الفلسطينيون من هذه الكارثة والمحاولات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي لتهويد ما يمكن تهويده، ومنها اللغة، ومحاولاته طمس اللغة العربية وإدراج العبرية مكانها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ لعل ذلك جعل من السياسات اللغوية الفلسطينية سياسات خاصة لمجابهة المد التهويدي، ومهما يكن من أمر فإن أبرز السياسات اللغوية الفلسطينية تتمثل في الآتي:

- ١- تخطيط الاكتساب اللغوي: بناء على قرار وزير التربية والتعليم العالي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٤، العمل على استخدام اللغة العربية السليمة في جميع المجالات والتخصصات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والعامة والخاصة؛ وعليه تقوم الأقسام في الجامعات والكليات بتحديد أهم وأحدث المقررات في التخصصات المختلفة من قبل الأساتذة المتخصصين ليتم ترجمتها إلى اللغة العربية وتدريسها للطلبة باللغة العربية.

٢- تخطيط الوضع اللغوي: بناء على قرار وزير التربية والتعليم العالي بشأن اعتماد مشروع قانون حماية اللغة العربية، والعمل على وقف منح الرخص للمحلات التي تحمل أسماء أجنبية، والإعلان عن السلع الغذائية باستخدام اللغة العربية.

٣- توظيف اللغة ومدلولاتها في مواجهة التهويد، وذلك من خلال تنفيذ برامج لغوية خاصة تقوم على تصويب المفاهيم الخطأ التي زرعها الاحتلال في نفوس الأجيال، وذلك من خلال الكثير من المفردات والمصطلحات والأسماء وبيان دلالتها اللغوية ومعانيها، وتقديم شرح مختصر ومبسط عنها، وخاصة تلك التي تدور في محور الصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي.

٤- العمل على تأليف قاموس لغوي خاص يجمع التراث الفلسطيني بأكمله، ليشمل بين دفتيه أسماء المدن والقرى والأحياء والمساجد والكنائس وكل ما هو فلسطيني متعلق بالإرث الفلسطيني منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا، مع الإشارة فيه إلى الأصل اللغوي للاسم أو المصطلح والتطور الذي حدث عليه، وترجمة هذا القاموس إلى لغات أجنبية أخرى.

٥- الاهتمام بكتب التاريخ والجغرافيا المقدمة في المنهاج الدراسي، ووضع أطلس فلسطيني مصور يتعلق بالجغرافيا الفلسطينية التاريخية، وكذلك يجب على الجامعات الفلسطينية زيادة المساقات التي تهتم بالقضية الفلسطينية وجعلها إجبارية على كل التخصصات.

القسم الثالث: موقع اللغة العربية في الصراع:

يمثل العرب في فلسطين "جماعة كلامية" تنتظم لغتها رموزاً كلامية مشتركة، وتتجلى بشكل مكتوب؛ ما يحفظ لها خصائصها، وما يعزز "التضام" بين الناطقين بها من أهلها، وتمتد اللغة العربية إلى تراث عريق لا يزال نابضاً، ومتجدداً.

وتستهدف إسرائيل تهويد فلسطين - ومن مقتضيات ذلك، طمس اللغة العربية - وذلك بتهويد أسماء المدن والأماكن الفلسطينية، وغير ذلك من الممارسات التي تعزز وضع الاحتلال اللغوي، لكن لا تزال اللغة العربية في فلسطين، على الرغم من الضعف العام، وتأثيرات الاحتلال السلبية، محافظة على وضعها في مواجهة هذه الممارسات، ويعزز ذلك التمسك الهوية الفلسطينية الواضحة المعالم والممتدة إلى عمق عربي إسلامي.

ولا يخفى كذلك دور الجامعات الفلسطينية في رفع هوية اللغة، فهي فوق اضطلاعها بالدور التعليمي، تستوعب النشاطات الثقافية والأدبية، والسَّجالات السياسية؛ ما يرتقي بالحالة اللغوية، كما نجد اللغة العربية حاضرة بصفاتها لغة الثقافة العالية والنقاش الثقافي، ووسيلةً لتبادل الآراء والنقاشات السياسية والفكرية لدى أطراف المجتمع الفلسطيني.

وكما دخلت مفردات عبرية إلى لغة الحديث، ولاسيما لدى فلسطينيين متواضعي التعليم والثقافة يكثر عملهم عند الإسرائيليين، فإن مفردات عربية دخلت إلى لغة اليهود الإسرائيليين، وحتى في الإعلام، ومنها على سبيل المثال: "أهلاً، سلامات، يا عيني"، وغيرها كثير.

ولا يزال الشعر الفلسطيني والأدب والنتاج الثقافي المتنوع، عبر وسائل نشره المختلفة في الداخل الفلسطيني، وفي مناطق السلطة الفلسطينية، يفعل فعلاً في اللغة العربية، يجدد نهرها، الجاري عبر السهول والمنحدرات، وبالحالة النضالية، إرادية، أو طبيعية، يصونها.

القسم الرابع: منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وضع اللغة العربية ومكانتها في السياق الفلسطيني، وتحديد التحديات التي تواجه نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللغة حية في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمع، وعليه، توظف هذه الدراسة أدوات

لتحليل (٦١) قراراً وقانوناً ومرسوماً لغوياً، صدرت منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٢٣، جمع هذه القرارات متخصص في السياسات اللغوية بإشراف خبراء في المجال نفسه، وجدولت هذه القرارات في برنامج إكسل، وأعطى كل قرار منها رقماً تعريفياً وعنواناً وكلمات مفتاحية دالة عليها، إضافة إلى ما يعكس فحواها.

تستخدم هذه الدراسة منهجية تتبع المسار، التي عُرِفَت على أنها «جزء تسلسل زمني أو تراتبي للأحداث والظواهر»، وقد يسرت منهجية «تتبع المسار» تحليل القرارات اللغوية وكشف العلاقات السببية وتفسيرها.

● قائمة المتغيرات البحثية:

١- أنواع التخطيط اللغوي: وتشمل أنواع التخطيط اللغوي الثلاثة وهي: الأول: تخطيط الوضع اللغوي، أي «دراسة واقع اللغة في مجتمع ما، والتنبؤ بمستقبلها من خلال فحص معطيات الواقع ومتغيراته، ثم محاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يراد» الثاني: تخطيط الاكتساب اللغوي، أي «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي» الثالث: تخطيط المتن اللغوي، أي «الجهود المنظمة لتغيير بنية اللغة ومتنها مثل تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه»

٢- أهداف التخطيط اللغوي: عادة ما تكون أهداف التخطيط اللغوي واحدة من هذه الأهداف: التنقية اللغوية، والإحياء اللغوي، والإصلاح اللغوي، والتقييس اللغوي، ونشر اللغة، وتحديث المفردات، وتقييس المصطلحات المساعدة، وتوحيد المصطلحات، والتبسيط اللغوي، والتبسيط الأسلوبي، والاتصال عبر اللغات، وصيانة اللغة.

٣- مجالات التخطيط اللغوي: أي القطاعات التي تخضع لتنظيم الحكومة أو السلطة التنفيذية في الدولة، وتشهد تخطيطاً لغوياً معيناً، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة والقانون والاقتصاد والإعلام والرياضة والسياحة والعمل.

٤- نوع القرار: عادة ما تكون القرارات اللغوية إما مستقلة (أي مباشرة)، وإما عرضية (أي غير مباشرة)، يصدر القرار اللغوي المستقل ابتداءً وقصداً بخصوص أمر لغوي بعينه، أما القرار اللغوي العرضي فهو القرار الذي يُتناول فيه الشأن اللغوي عرضاً في بعض المواد ضمن وثيقة نظامية تتعلق بأمور أكثر عمومية وشمولاً.

٥- سنة إصدار القانون أو القرار.

٦- الجهات المصدرة للقوانين اللغوية: أي أجهزة الحكومة وأذرعها الوزارية أو السلطة التنفيذية.

القسم الخامس: رصد تحليلي للسياسات اللغوية في فلسطين:

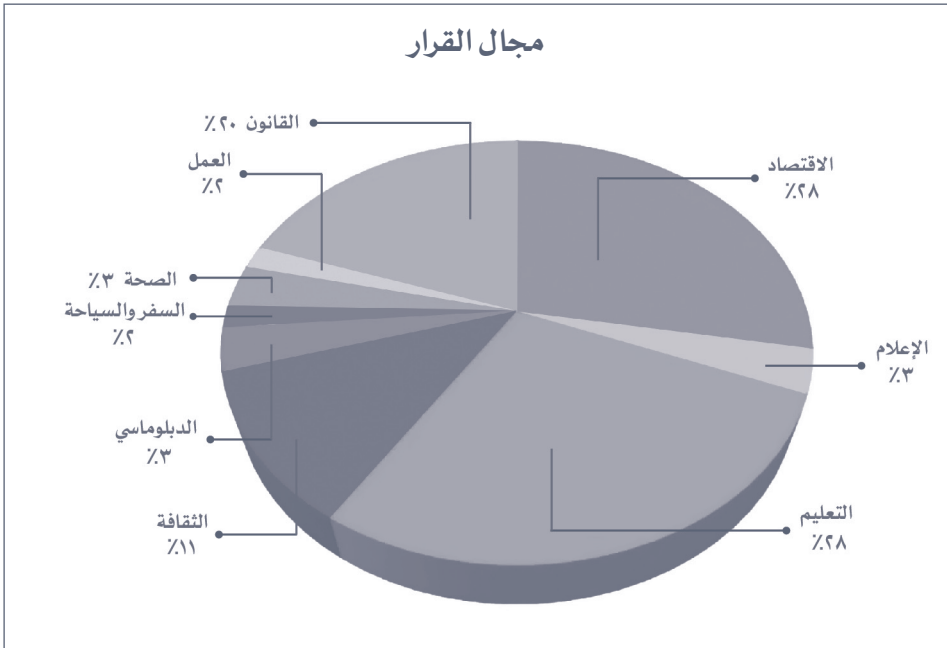
يستعرض هذا القسم من الدراسة نتائج تحليل القوانين اللغوية التي صدرت في الفترة الزمنية بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٢٢ بغية تنظيم الشأن اللغوي في فلسطين، وعددها ٦١ قراراً وقانوناً، يهدف التحليل إلى فحص وضع مكانة اللغة العربية في فلسطين، وتحديد التحديات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللغة حية في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمع.

تعرض نتائج تحليل البيانات في ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول نعرض النتائج الكمية مصحوبة بتحليل للقوانين اللغوية، وبالأشكال والرسوم البيانية التي توضح عدد هذه القوانين وأهدافها وأنواعها ومجالاتها والجهات المصدرة لها والخط الزمني لإصدارها، أما في الجزء الثاني فنقدم تحليلاً كيفياً للقوانين اللغوية العرضية باستخدام منهجية «تتبع المسار»، ونناقش أسباب إصدار هذه القوانين وتأثيرها في المشهد اللغوي في فلسطين اليوم، أما الجزء الثالث والأخير فيقدم تحليلاً كيفياً للقوانين اللغوية المستقلة باستخدام المنهجية نفسها المتبعة في الجزء الثاني، ومن خلال التطرق إلى المواضيع ذاتها.

• نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية:

أغلبية القوانين اللغوية جاءت لتنظم مجالي التعليم والاقتصاد، بنسبة ٢٨٪ لكليهما، ويليهما مجال القانون بنسبة ٢٠٪ من القرارات، ثم الثقافة وتنظيم العمل على الارتقاء بالعربية بنسبة ١١٪ كما يوضح الشكل رقم (١) ويفصل أعدادها الجدول رقم (١) أدناه.

الشكل (١): توزيع مجالات القرارات اللغوية في فلسطين

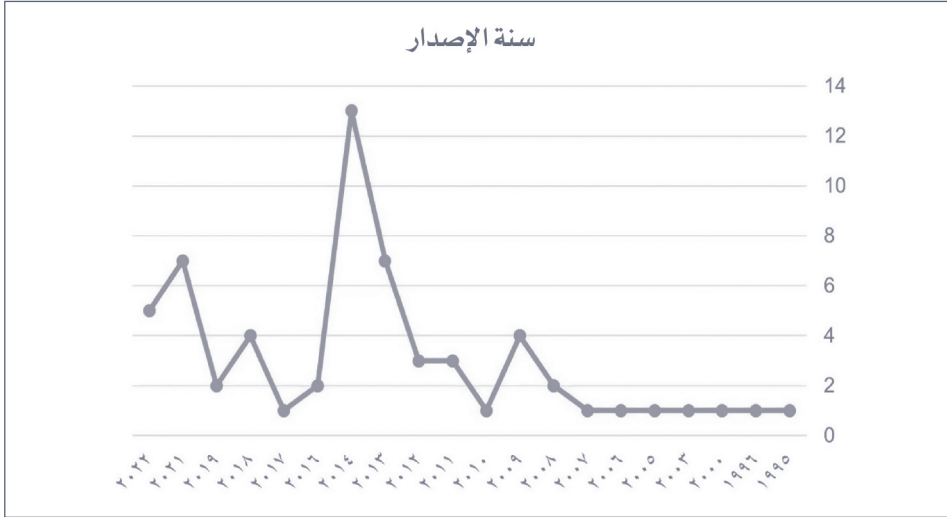


جدول (١): مجالات القرارات في فلسطين

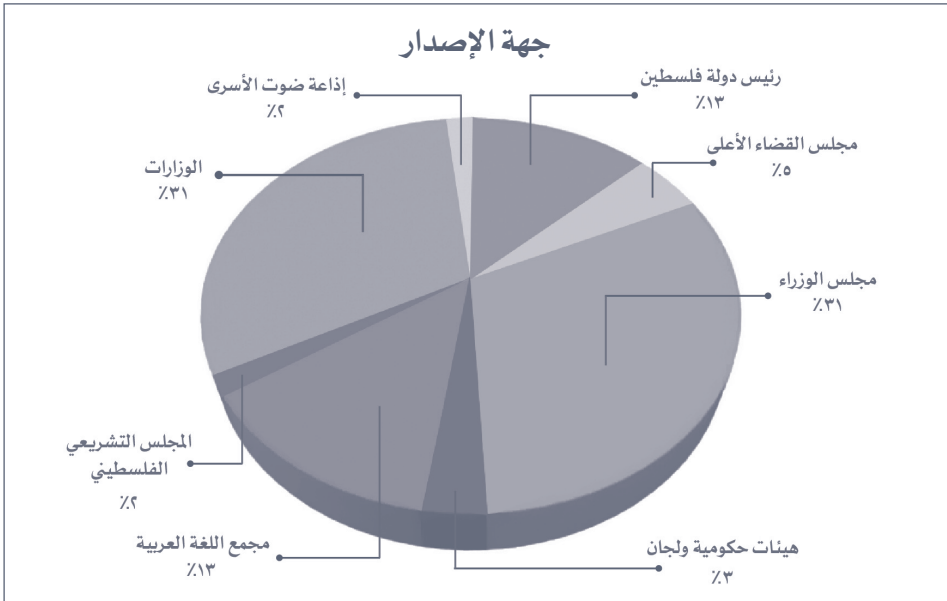
العدد	مجال القرار
١٧	الاقتصاد
١٧	التعليم
١٢	القانون
٧	الثقافة
٢	الدبلوماسية
٢	الإعلام
٢	الصحة
١	العمل
١	السفر والسياحة
٦١	المجموع

كما تكشف البيانات أن جُلّ هذه القرارات صدر عقب الانقسام الفلسطيني الداخلي منتصف عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٢٣ (انظر الشكل ٢)، وقد صدرت أغلبها بقرارات وزارية على مستوى وزير؛ وذلك حتى عام ٢٠١٧ مع دخول حكومة الوحدة الوطنية للعمل، إلا أن حالة الانقسام لم تنته، ما أثار على جهة إصدار القرارات، فصارت القرارات تصدر عن وكلاء الوزارات في قطاع غزة. والنظر في مصادر هذه القرارات يظهر أن غالبية القرارات اللغوية في فلسطين صدرت بالتساوي عن مجلس الوزراء، حيث أصدر ١٩ قراراً أو الوزارات المنفردة حيث أصدرت العدد نفسه من القرارات، بما يعادل ٣١٪ من القرارات لكل منها. ويأتي بعد هذه الجهات القرارات الصادرة عن رئيس دولة فلسطين والقرارات الصادرة عن مجامع اللغة العربية، حيث نتج عن هذين المصدرين ٨ قرارات لكل منها، بما يعادل ١٣٪ من مجموع القرارات، والشكل (٣) والجدول (٢) أدناه يوضحان مصادر القرارات اللغوية بالتفصيل.

شكل (٢): رسم بياني يوضح الخط الزمني لإصدار القوانين اللغوية



شكل (٣): جهات الإصدار للقرارات اللغوية في فلسطين

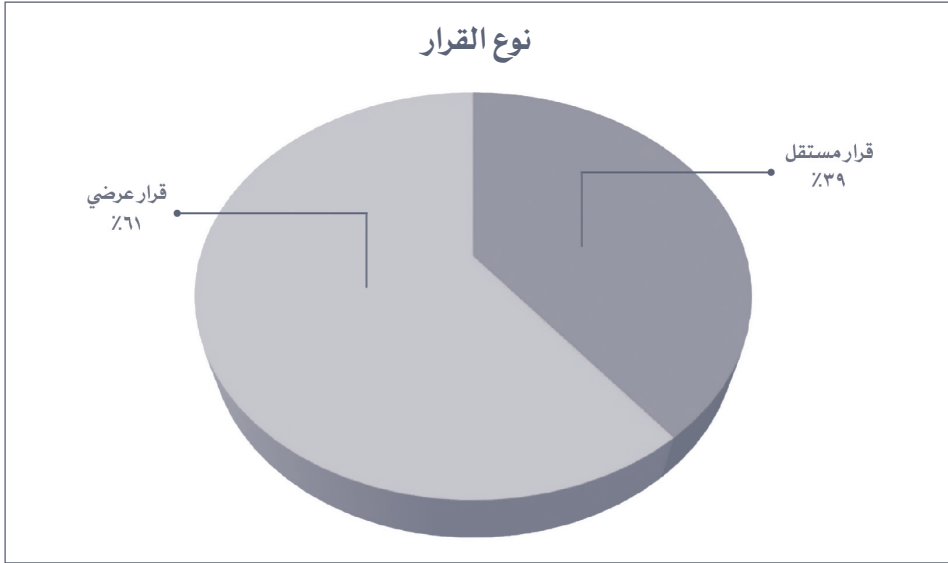


جدول (٢): جهة الإصدار للقرارات اللغوية في فلسطين

العدد	جهة الإصدار
٨	رئيس دولة فلسطين
٣	مجلس القضاء الأعلى
١٩	مجلس الوزراء
٢	هيئات حكومية ولجان
٨	مجمع اللغة العربية
١	المجلس التشريعي الفلسطيني
١٩	الوزارات
١	إذاعة صوت الأسرى
٦١	المجموع

وقد جاءت أغلب القرارات اللغوية في فلسطين عرضية بما نسبته ٦١٪ من أصل ٦١ قراراً، فيما جاءت القرارات المستقلة بنسبة ٣٩٪، والشكل ٤ والجدول ٣ أدناه يوضحان تفاصيل توزيع القرارات.

شكل (٤): توزيع القرارات اللغوية إلى مستقلة وعرضية

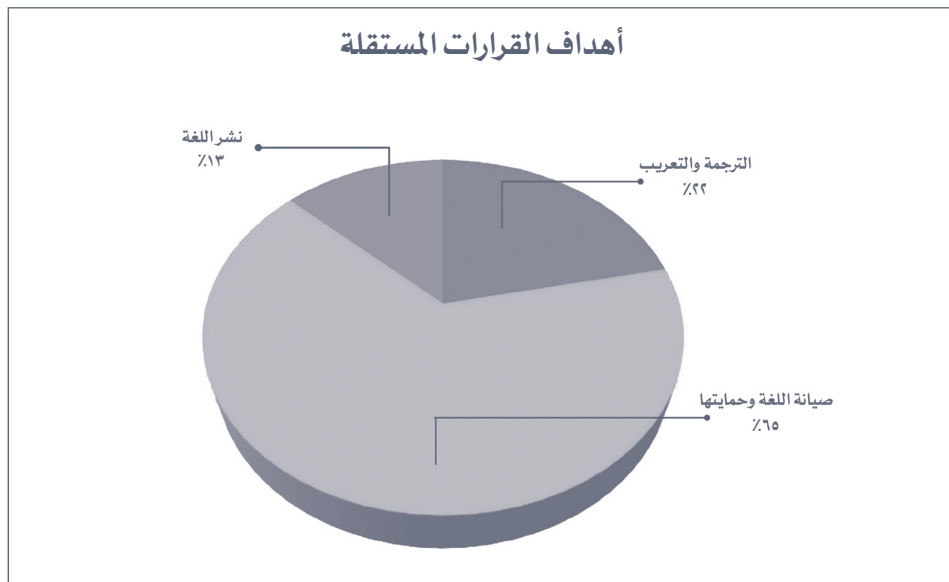


جدول (٣): توزيع القرارات اللغوية إلى مستقلة وعرضية

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٢٣
قرار عرضي	٣٨
المجموع	٦١

ويظهر التحليل الكمي للقرارات المستقلة أن جُلَّ هذه القوانين يهدف إلى صيانة اللغة وحمايتها، فيما جاءت أنشطة الترجمة والتعريب ثانياً ونشر اللغة ثالثاً (انظر الشكل ٥ والجدول ٤)، وعليه فمعظمها يندرج تحت بند تخطيط الوضع اللغوي، فيما أريد لبعضها تخطيط الاكتساب اللغوي وتخطيط المتن اللغوي (انظر الشكل ٦ والجدول ٥).

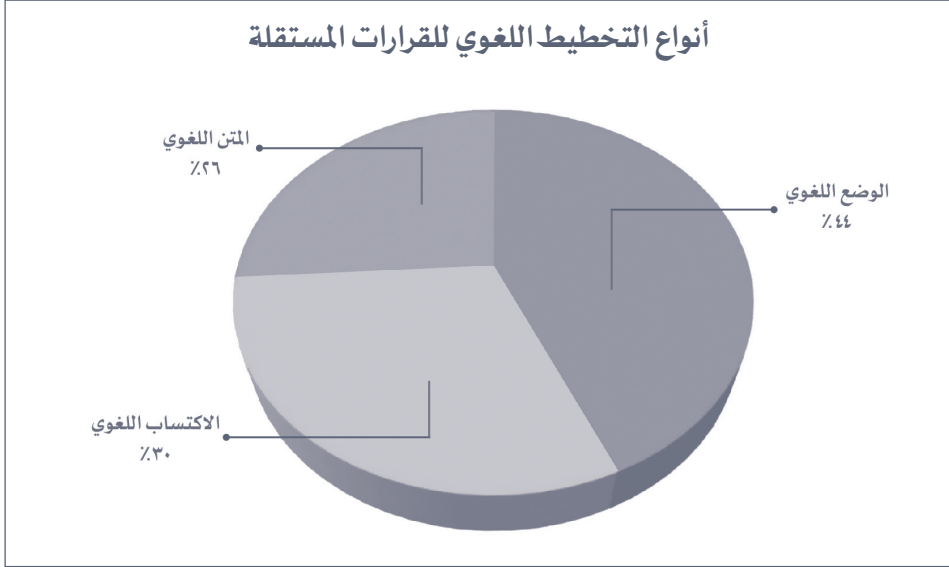
شكل (٥): أهداف القرارات اللغوية المستقلة في فلسطين



جدول (٤): أهداف القرارات اللغوية المستقلة

العدد	أهداف القرارات
٣	نشر اللغة
١٥	صيانة اللغة وحمايتها
٥	الترجمة والتعريب
٢٣	المجموع

شكل (٦): أنواع القرارات اللغوية المستقلة في فلسطين

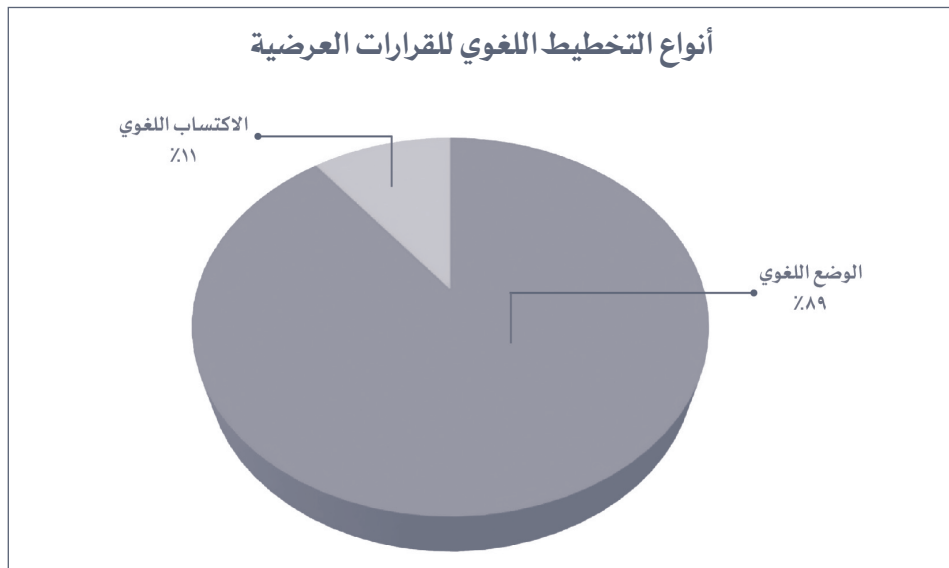


جدول (٥): أنواع القرارات اللغوية المستقلة

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٠	الوضع اللغوي
٧	الاكتساب اللغوي
٦	المتن اللغوي
٢٣	المجموع

أما القوانين اللغوية العرضية، وعددها (٣٨) قراراً، فإن أغلبها كان يندرج تحت بند تخطيط الوضع اللغوي (انظر الشكل ٧ والجدول ٦)، ويبدو أن ذروة صدور القوانين اللغوية، مستقلة كانت أو عرضية، كانت عام ٢٠١٤م، وهو العام ذاته الذي أنشئت فيه حكومة الوحدة الوطنية الأولى برئاسة الدكتور رامي الحمد لله.

شكل (٧): أنواع القرارات اللغوية العرضية في فلسطين.



جدول (٦): أنواع القرارات اللغوية العرضية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٤	الوضع اللغوي
٤	الاكتساب اللغوي
٣٨	المجموع

• القوانين اللغوية المستقلة: أنواعها وأهدافها ومجالاتها ومآلاتها

كما هو مبين في الشكل (٦) فإن أغلب القوانين والقرارات اللغوية المستقلة موضع البحث في هذه الدراسة تهدف إلى تخطيط الوضع اللغوي بـ ١٠ قرارات من أصل ٢٣ قراراً، وقد توزع إصدار هذه القرارات على عدة جهات، كان أكثرها من الوزارات والجهات الحكومية بـ ١٣ قراراً من أصل ٢٣ قراراً، بغية صيانة اللغة العربية وحمايتها، ففيها

ما يعمل على حفظ اللغة العربية داخل المجتمع الفلسطيني، ومحاولة إشاعتها أكثر واستخدام الفصحى منها، وقد صدرت أغلب القرارات المستقلة في سنة واحدة وهي سنة ٢٠١٤ بـ ١١ قراراً وقانوناً.

جاءت جلّ هذه القرارات لتخطيط الوضع اللغوي، ممثلاً بإنشاء مجمع اللغة العربية الذي جاء بمرسوم رئاسي، ثم كان القرار الأول لمحاولة إعادة إحياء المجمع بعد أن كان شكلياً، ثم أصدر رئيس الوزراء للحكومة الفلسطينية العاشرة إسماعيل هنية مرسوماً من مجلس الوزراء في سبتمبر عام ٢٠٠٦ بنقل تبعية المجمع لوزارة التربية والتعليم وخضوع المجمع لإشراف الوزير مباشرة، غير أن الوضع السياسي الذي كان سائداً وقتها وهو بداية ومقدمة للانقسام الفلسطيني الداخلي عطل الكثير من القرارات ومن ضمنها هذه القرارات، فلم تكن لها أولوية لدى الحكومة العاشرة، ولا حتى الحكومة الحادية عشرة حكومة الوحدة الوطنية، فلا يمكن إيلاء مثل هذه القرارات الأهمية القصوى؛ لأن الظرف السياسي كان يحتم معالجة الأولويات الطارئة التي ليس من ضمنها المجمع أو حتى النهوض باللغة العربية والحفاظ عليها.

● القوانين اللغوية العرضية: أنواعها وأهدافها ومجالاتها ومآلاتها

كما هو مبين في الشكل (٧) فإن أغلب القوانين والقرارات اللغوية العرضية موضع البحث في هذه الدراسة تهدف إلى تخطيط الوضع اللغوي بـ ٣٤ قراراً من أصل ٣٨ قراراً، وقد توزع إصدار هذه القرارات على عدة جهات، كان أكثرها من مجلس الوزراء الفلسطيني بـ ١٧ قراراً من أصل ٣٨ قراراً، بغية صيانة اللغة العربية وحمايتها، ففيها ما يعمل على حفظ اللغة العربية داخل المجتمع الفلسطيني، ومحاولة إشاعتها أكثر واستخدام الفصحى منها، حتى شمل ذلك الكثير من المجالات.

وإذا تتبعنا مسار صدور القوانين اللغوية العرضية، فسنجد أول إشارة جاءت في قانون رقم ١٥ لضبط الترجمة والمترجمين، ١٩٩٥، ثم في العام التالي صدر قانون رقم ١ لعام ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين، غير أن الكثير من القوانين

العرضية الأخرى كانت تنظم الشأن العام وتتناول الشأن اللغوي عرضاً في بعض موادها، وفي أغلبها لا تذكر إلا اللغة العربية، ومن هذه القوانين مثلاً قانون التحكيم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠، الذي جاء في مادته الثانية والعشرين «يجري التحكيم باللغة العربية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، ولهيئة التحكيم في حالة تعدد لغات أطراف النزاع أن تحدد اللغة أو اللغات التي تعتمدها»، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٠٥ باللائحة التنفيذية لقانون السلك الدبلوماسي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ الذي يشترط في مادته الثانية على المرشح للتعيين في السلك أن يتقن - إضافة إلى اللغة العربية - واحدة من اللغات الأساسية للأمم المتحدة.

وتدخلت اللغة العربية عرضياً في القوانين المنظمة للشأن العام، ولا سيما في مجال الاقتصاد، ومن ذلك القرار الرئاسي بقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨ بتعديل قانون حماية المستهلك رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٥، فقد نص القانون في البند رقم ٩ من المادة الثانية على أنه «يعاقب كل معلن لم يستعمل اللغة العربية في الإعلان عن السلعة أو الخدمة أو خالف المادتين (٢١، ١٥) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد على ألفي دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً».

وإذا تتبعنا مسار صدور القوانين اللغوية العرضية، فإنه لا يظهر مدى تأثير الانقسام الفلسطيني الداخلي عليها كما ظهر في القوانين اللغوية المستقلة؛ وذلك أنها ذات تأثير على المجتمع واحتياجاته الاقتصادية والحياتية.

القسم السادس: التحديات التي تواجه العربية في فلسطين وبعض الحلول المقترحة:

تؤدي اللغة العربية دوراً محورياً في الحياة المجتمعية لتحقيق التواصل بين أفراد المجتمع، وتشكيل الهوية الفردية والوطنية والقومية وتحقيق المنافع الاقتصادية والمقاصد التنظيمية، وهناك عوامل سياسية واجتماعية تؤثر في السياسات اللغوية في فلسطين، ومنها ما يأتي:

١- الاحتلال الإسرائيلي:

قد تكون آثار الاحتلال الإسرائيلي على اللغة العربية في فلسطين من أخطر الآثار التي تواجه الفلسطينيين بعد ضياع وطنهم وأرضهم، فالاحتلال - بشكل عام - يسعى إلى إضعاف لغة الشعوب التي يحتلها، حدث ذلك بشكل بارز في المغرب العربي، وفي كثير من بلاد إفريقيا وآسيا. وتأتي محاولات إضعاف اللغة بخطوات بسيطة متأنية تعتمد إحلال بعض مفردات من لغة المحتل، وجعلها حقيقة على أرض الواقع، وربط الناس في أمور العمل والحياة والمعاش بهذه المفردات، وهذا ما يحدث بشكل واضح في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأخذت مفردات من اللغة العبرية تحلّ محلّ مفردات عربية أصيلة لها أصولها وجذورها، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب:

أولها: هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على مجريات الحياة العربية في فلسطين، وتبعية العرب للإسرائيليين في مختلف جوانب الحياة في: العمل - الاقتصاد - التجارة - السفر - التنقل - إلى غير ذلك، ما يعني وجود طرف قوي مسيطر، وطرف ضعيف مسيطر عليه، وانعكاس هذه المعادلة ليس - فقط - على أمور الحياة اليومية، وإنما أيضاً على اللغة.

ثانيهما: إجبار العرب على التعامل - بحكم الارتباط القائم بين الطرفين وحاجة العرب إلى الطرف الآخر - بلغة الاحتلال، ونقل مفردات التعامل الأكثر شيوعاً من لغة خطاب بين اليهود والعرب، إلى لغة خطاب بين العرب والعرب «إن الاحتكاك اليومي بين العرب واليهود في أماكن العمل، والمكاتب الحكومية والجامعات وفي المؤسسات الخاصة والأسواق والفعاليات والعلاقات الاجتماعية يتم غالباً بواسطة التحدث بالعبرية».

ثالثهما: التقصير من جانب اللغويين الفلسطينيين، وبخاصة مجمع اللغة العربية الفلسطيني والمؤسسات الرسمية، في متابعة هذا الموضوع، ومحاولة تبصير الناس بخطورته، وإيجاد مفردات عربية ملائمة للتداول بين العرب في مقابل المفردات العبرية،

والعمل على ترويجها في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، في مقابل مفردات اللغة العبرية التي يتم تداولها بين الناس.

رابعها: المنتجات الإسرائيلية التي تغزو الأسواق الفلسطينية، وتُطلب من البائعين الإسرائيليين والفلسطينيين بأسمائها العبرية التي وضعها المنتجون الإسرائيليون، وحتى البضائع المستوردة تصل إلى الأسواق الفلسطينية بمسميات عبرية، ويقف الفلسطينيون أمامها عاجزين عن إيجاد مسميات عربية بدلاً من المسميات العبرية.

خامسها: فرض المفردات العبرية التي يختارها الإسرائيليون بدقة في خطابهم السياسي الموجّه إلى العرب، وجعل هذه المفردات شائعة في لغة الإعلام الإسرائيلي المهيمن على الإعلام العربي، ما يعني استسلام العرب - ليس فقط - إلى المفردات العبرية، وإنما المفردات العبرية التي يختارها لهم الإسرائيليون، بخاصة في الموضوعات التي يتم التفاهم حولها مع الإسرائيليين.

سادسها: التقارب بين اللغتين العبرية والعربية، ووجود العديد من الكلمات المشتركة بين اللغتين، واشتراكهما في بعض الصيغ والاشتقاقات، ما يسهل على العرب الأخذ بمفردات اللغة العبرية؛ «إذ كثيراً ما يصاحب احتلال الأرض احتلال النفوس، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار التقارب بين العربية والعبرية في نواح كثيرة».

سابعها: وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تفرض نفسها على العرب في داخل فلسطين من خلال برامج الإذاعة والتلفاز الموجهة إلى العرب باللغتين العربية والعبرية، وكثيراً ما يقبل الفلسطينيون على البرامج الإعلامية باللغة العبرية؛ لأنها تساعدهم في تعلم هذه اللغة، بخاصة أن معظم البرامج المقدمة تأتي مترجمة إلى اللغة العربية.

وإذا ما تحدثنا عن خصوصية مدينة القدس المحتلة في هذا الشأن، فإننا نجد مدينة القدس مستهدفة أكثر من غيرها، بحكم الاحتلال الكامل والسيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها، وعدم وجود أي جهة تابعة للسلطة الفلسطينية أو إحدى مؤسساتها تدير أي

أمر في المدينة، فاللغة العربية الفصحى في القدس تواجه مخاطر جمة نتيجةً للمؤامرات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة؛ حيث تسعى دولة الاحتلال إلى طمس وجود العربية، وجعل العبرية هي اللغة الرسمية في المدينة، وقد أكد أستاذ اللغة العربية في جامعة بيت لحم د. إبراهيم العلم أن اللغة العربية في الوقت الراهن تواجه أزمة اغتراب عند أهلها، وأن كثيراً من الناس لا يفهمون الفصحى، وهو ما لا ينتقص من قيمتها، إذ أن العيب ليس في اللغة بل في أهلها، وهذا ما دفع الأستاذ المشارك في جامعة بيت لحم د. محمود أبوكتة الدراويش للمطالبة بضرورة حماية اللغة العربية من المخاطر التي تهددها، وأن تعليم العربية يجب أن يركز على الكتابة والمحادثة.

— بعض الحلول المقترحة:

وحلّ هذه المشكلة الأساسية في الوضع الفلسطيني، هو تعزيز الهوية اللغوية لدى الشعب الفلسطيني وذلك بثلاثة أمور:

الأولى: دعم التعليم اللغوي لزرع الهوية اللغوية في مقاومة الاحتلال وممارساته لدى الناشئة.

الثاني: توعية القيادات سواء السياسية أو الأكاديمية بجوهرية الجانب اللغوي في الصراع الفلسطيني.

الثالث: تعزيز الهوية اللغوية بوسائل الإعلام المختلفة لما لها من أثر واسع يشمل الفلسطينيين في الضفة والقطاع أو من عرب ٤٨.

٢- الانقسام الفلسطيني الداخلي:

يتضح أثر الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي على اللغة العربية، وقد تجلّى ذلك في وجود أكثر من مجمع للغة العربية يتبع لفلسطين، والذي هو غير موجود في باقي بلداننا العربية، فكان المجمع الأول المؤسس عام ١٩٩٤ في حالة شلل، إلى أن أنشئ

المجمع الثاني في مدينة غزة، وقد حمل الاسم نفسه (مجمع اللغة العربية الفلسطينية)، والمجمعان مقرهما الدائم هو القدس، غير أن المقر المؤقت للأول رام الله، وللثاني غزة؛ وفي ذلك تجلٍ للانقسام ببعديه رام الله وغزة، فلم يهتم أصحاب المجمع اللاحق بإحياء السابق، أو بصيغة أخرى، فإن المتنفذين أصحاب القرار على المجمع لن يسمحوا لأصحاب المجمع الثاني بإحياء الأول، على أساس أنهم معيّنون من حكومة غير شرعية، وبالتالي فإن القرارات التي يتخذها المجمعان - في حالة إصدار قرارات - لا تكون ملزمة في الشق الثاني من الأراضي الفلسطينية، وتكون ملزمة فقط في حدود ما يحكم فيه كل طرف، وهو ما أثر على انتشار القرارات المتخذة لحماية اللغة.

٣- الدافع الأيديولوجي القومي:

إن تعدد المجامع اللغوية في فلسطين يعكس - من جهة أخرى - حالة إدراك ضرورة العمل على الحفاظ على اللغة العربية حية في نفوس الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، غير أن هذا الدافع الأيديولوجي القومي المشتت، ترجم على الأرض بلا خطة لغوية واحدة تشمل الوطن كله.

وإذا ما عدنا بنظرة إلى مدينة القدس، فإن طلاب المدارس ينفرون من تعلم العربية ويجلسون من التحدث بالفصحى، وذلك لمزاحمة ومنافسة اللغة العبرية للغة العربية في القدس على وجه الخصوص.

ولحل هاتين المشكلتين؛ فمن الممكن - لو كان المجمع تحت مظلة مؤسسات المجتمع المدني ويقوم به شخصيات اعتبارية مقدرة من كافة الجهات - أن يصير المجمع قائماً بدوره المرجو خصوصاً إدارة الجهود في مجال السياسات اللغوية.

القسم السابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع:

من الملاحظ، أن بعض القرارات نفذت خصوصاً في مجال الاكتساب اللغوي، كما يلحظ في الدراسات العليا أن الجامعات الفلسطينية تنفذ القرارات التي صدرت بشأنها.

ويجب التنويه على واقع مجامع اللغة العربية التي أنشئت في فلسطين، فقد تعددت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة؛ حيث نجد مجمع رام الله، الذي أنشئ عقب نشأة السلطة الفلسطينية بمرسوم رئاسي، لم يبق منه إلا الاسم والمقر المجهول، قد أصدر ثلاثة أعداد فقط من مجلته العلمية، وتوقفت عن الصدور في عام ٢٠٠٣م، ولم يعقد مؤتمراً علمياً واحداً، ولم ينشر كتاباً على نفقته، وحتى إنه لم يجد من يساعده على نشر معجم ألفاظ الانتفاضة الذي صنعه منذ أكثر من عقد من الزمان، ويطالب الكثير من أعضائه بإحياء المجمع وتفعيل دوره، كما نجد مجمع غزة الذي أنشئ في عام ٢٠١٣م فلم يكن أحسن حالاً من مجمع رام الله، وقد اقتضى خطى المجمع الأخير في أسباب نشأته، ومقره الدائم، غير أن مجمع غزة كان ينشط أحياناً تارة بعقد مؤتمرات سنوية، وتارة بقرارات يتخذها لمساندة الحالة اللغوية الفلسطينية ولتعبير عن السياسة اللغوية الفلسطينية.

إضافة إلى هذين المجمعين، فإن المجمعين اللذين أنشئاً في الداخل الفلسطيني المحتل وهما مجمع حيفا الناشئ عام ٢٠٠٧م، ومجمع باقة الغربية الناشئ عام ٢٠٠٩م لم يكن للسلطة الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، أي سلطة أو تبعية لا من قريب ولا من بعيد، بحكم وجودهما داخل كيان الاحتلال، فلم يكونا يتبعان للإدارة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال.

وما أن دخلت البلاد في حالة الانقسام الفعلي منتصف عام ٢٠٠٧م حتى أُغيت كثير من قرارات الحكومتين السابقتين، أو على أحسن تقدير جُمدت إلى وقت لاحق، إلى أن اتخذت الحكومة الفلسطينية المُقالة الحاكمة في قطاع غزة قرار إنشاء مجمع لغوي جديد؛ لأن المجمع الموجود في رام الله غير مفعّل ولا سلطة لها عليه، وبذلك أنشئ

مجمع اللغة العربية الفلسطيني ومقره الدائم القدس والمؤقت غزة، وصار يتخذ قرارات مستقلة للنهضة باللغة العربية، وقد حدد وزير التربية والتعليم في قانون مستقل خاص بالمجمع عام ٢٠١٣ نظام مجمع اللغة العربية الفلسطيني، وبناءً على هذا القرار المستقل بدأ المجمع بممارسة صلاحياته، غير أن هذه الصلاحيات والقرارات والقوانين التي صدرت بناءً على الصلاحيات المخولة له اصطدمت بجائط الانقسام الفلسطيني، فلم تلق قرارات المجمع وقوانينه أي استجابة فعلية على الأرض، إلا ما كان منها خاصاً بحدود قطاع غزة، ومن هذه القرارات والقوانين الإجراءات التي اتخذها وزير التربية والتعليم في قطاع غزة بالتعاون مع مجمع اللغة العربية بشأن تعريب التعليم الجامعي عام ٢٠١٤ بقرار مستقل، إلا أن هذا القرار لم يجد له مكاناً على أرض الواقع، إذ أن المخول بمتابعة الجامعات والتعليم الجامعي واللغات المستخدمة في التخصصات المختلفة ومراقبة جودة التعليم هي وزارة التربية والتعليم في رام الله، وذلك يسري على جامعات قطاع غزة، فلم يلق أي استجابة من الجامعات الفلسطينية إن في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبذلك تعتبر هذه القرارات والقوانين عديمة الفائدة والقيمة؛ لأنها تصدر عن جهات ليس لها سلطة واقعية، وكذلك لم يحدث وأن أقر المجمع مفردة جديدة أو ما شابه، وإنما اقتصر نشاطاته على عقد مؤتمر سنوي وأنشطة شكلية أخرى.

ولكن هناك بعض القوانين المستقلة لاقت تطبيقاً ولو نسبياً؛ مثلاً قانون إنشاء مجمع اللغة العربية المدرسي في قطاع غزة عام ٢٠١٣، وذلك بالتوازي مع إنشاء مجمع اللغة العربية الفلسطيني، الذي اعتمد وزير التربية والتعليم نظامه الداخلي، وقد عمل في المدارس الحكومية في قطاع غزة من خلال لجانه المختلفة لتحقيق أهدافه المنصوص عليها في قانون إنشائه.

ويمكننا القول إن النظر في القوانين اللغوية المستقلة في فلسطين يبين أن الحالة اللغوية الفلسطينية لم تكن في عافيتها منذ نشأة السلطة عام ١٩٩٤ وتشكيل المجمع الأول في رام الله الذي كان لكل الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها السلطة، وكذلك مع نشأة المجمع الثاني في غزة، إذ يتضح أن جزءاً من هذه القوانين والقرارات هي إدارية تنظيمية للمؤسسات، وجزءاً ثانياً لم تطبق بعد اصطدامها بجائط الانقسام.

المراجع:

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، (٢٠٢٣)، مسترد من:
(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=0dr4kfa2245185327a0dr4kf).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٢٣)، مسترد من:
(https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA).





شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

أ. نائل المصري

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

